وثيقة

ميثاق الجبهة الوطنية القومية في العراق

جاء في الفصل الاول من ميثاق الجبهة الوطنية القومية في العراق ان الشعب العراقي ناضل نضالا دؤوبا طيلة العقود الستة الماضية من اجل التمتع بحرياته وامتلاك ارادته في تقرير شؤونه.

وجاء ايضا ان الجبهة تناضل من اجل اسقاط النظام الديكتاتورى واقامة حكم ائتلاف وطني – ديمقراطي يؤمن حقوق الشعب وحرياته. وننشر فيما يلي الفصل الثالث من الميثاق :

– الفصل الثاني – حل المسالة الكردية

كانت المسالة الكردية وما تزال احدى القضايا التي تواجه البلاد ، وتتطلب حلا ديمقراطية ينسجم مع مصالح جماهير الشعب العراقي مع العرب والكرد والاقليات القومية. وقد دل تاريخ العراق الحديث على ان اضطهاد الشعب الكردى وشن الحروب العدوانية ضده سواء كان ذلك على ايدى الحكومات الرجعية العميلة او الدكتاتورية المعادية لمصالح الشعب ، ترافقه مصادرة الحقوق والحريات الديمقراطية لكل شعب واضطهاد جميع قواه الوطنية والقومية التقدمية وتعطيل مسيرة البلاد نحو مستقبل افضل ، لذلك كانت حركتنا الوطنية تتصدى للسياسات الرجعية والحروب العدوانية ضد الشعب الكردى بشعار:

" الديمقراطية للعراق والحكم الذاتي لكردستان " مؤكدة ان القضية الكردية في العراق هي جزء من قضية الشعب العراقي الوطنية الديمقراطية ، وان ضمان الحقوق القومية الكردية مرتبط بتحقيق الديمقراطية في العراق.

ان طريق تحقيق الحقوق القومية للشعب الكردى هو طريق الكفاح المشترك من قبل العرب والكرد في سبيل اقامة نظام ديمقراطي للشعب العراقي كله يتمتع فيه الشعب الكردى بحقوقه القومية على اساس الحكم الذاتي .

ان النظام الدكتاتورى الحالي اثبت في الواقع انه اشد عداء للشعب الكردى وحقوقه القومية العادلة من كل الحكومات الرجعية والدكتاتورية التي سبقته، فهذا الحكم لا يكتفي بمصادرة الحقوق القومية للشعب الكردى بل يسعى الى صهر الشعب الكردى والقضاء على شخصيته القومية المستقلة ،وان النظام الخائن لم يكتفي بتسخير طاقات الدولة العراقية ضد الشعب الكردى بل سعى لاحياء النهج الاستعمارى القديم في التحالف مع الرجعيتين في تركيا وايران وعقد اتفاقات خيانية معهما وتقديم تنازلات ارضية واقتصادية لهما بهدف محاصرة ومحاربة الحركة القومية التحررية للشعب الكردى ، ابرزها معاهدة ٦ آذار عام ١٩٧٥ الخيانية، وفي النضال ضد هذا النظام تتحد عمليا كل قوى شعبنا الديمقراطية العربية والكردية وتترسخ يوما بعد يوم قناعة جماهير الشعب أن طريق تحقيق الحقوق القومية للشعب الكردى هو طريق التحالف الوثيق بين الحركة القومية التقدمية الكردية مع مجموع قوى الشعب الوطنية والديمقراطية والقومية التقدمية ضمن اطار الجبهة الوطنية الديمقراطية التي تناضل من اجل اسقاط النظام الدكتاتورى واقامة حكم الائتلاف الوطني وحل المسالة الكردية حلا سلميا وديمقراطيا ، وذلك بالاقدام على :

١) سن تشريع جديد ديمقراطي للحكم الذاتي يعتمد اساسا على ضمان ادارة الشعب الكردى لشؤونه بنفسه وانتخاب ممثليه بحرية تامة.

٢) اقامة مجلس تنفيذى ينبثق من مجلس تشريعي منتخب تكون له ميزانيته الخاصة التي تستمد ايراداتها من الضرائب المفروضة محليا وتخصيص حصة من ميزانية الدولة العامة لكردستان بنسبة عدد نفوسها الى مجموع سكان الجمهورية العراقية وضمن اطار خطة التنمية العامة للبلاد .

٣) اعتماد خطة تنمية سريعة لاقليم كردستان ، وذلك لتدارك مظاهر التخلف ونتائج الحروب العدوانية وسياسة التمييز ضد الشعب الكردى، وتعويض المتضررين جراء العدوان الذى وقع عليهم في كردستان .

٤) تحديد منطقة الحكم الذاتي على اساس الواقع الجغرافي والتاريخي للشعب الكردى بعد اعادة اوضاع المنطقة الى طبيعتها وذلك باعادة المهاجرين الى مناطقهم والغاء سياسة التهجير والتشريد والصهر والحزام الامني المزعوم التي مارستها السلطات الدكتاتورية ومعالجة آثارها مسترشدين بروح الاخوة التاريخية بين العرب والاكراد والاستناد الى مبدأ الاستفتاء الحر في اجواء ديمقراطية حول المناطق المختلف عليها.

٥) اناطة اختصاصات السلطة المركزية الى المجلس التنفيذى عدا شؤون العدل والدفاع والسياسة والتمثيل الخارجي ، والتخطيط الاقتصادى العام ، والعملة والسياسة المالية المركزية .

٦) تمثيل الشعب الكردى في السلطة العليا التشريعية والتنفيذية المركزية بما يتناسب وعدد نفوسه الى مجموع السكان ، ومنع اى تمييز بين مواطني الجمهورية العراقية على اساس الانتماء القومي او الديني او الطائفي .

٧) اعتبار اللغة الكردية لغة رسمية وضمان حق الشعب الكردى في استعمال لغته القومية في الدوائر وفي مجالات التعليم في اقليم كردستان .

٨) العناية باللغة الكردية وبالتراث القومي الكردى والاهتمام بنشر الثقافة التقدمية في كردستان وتاسيس مجمع علمي كردى وتطوير جامعة السليمانية بحيث تتماشى مع حاجة المنطقة الى الكوادر العلمية والفنية وربطها بالمجلس التنفيذى للحكم الذاتي .

٩) ضمان حرية تشكيل المنظمات النقابية والمهنية والشعبية على نطاق كردستان على ان يتم تمثيلها في المنظمات المركزية على نطاق القطر وتقديم العون اللازم لها.

١٠) العمل على تعزيز الاخوة العربية الكردية بمكافحة المفاهيم والنعرات الشوفينية وكذلك المفاهيم القومية الضيقة والتعصب القومي ، وتشديد الكفاح الفكرى لتوطيد روح الاخاء والوحدة الوطنية بين العرب والاكراد والاقليات القومية لتقوية روح الكفاح المشترك ضد الامبريالية والصهيونية والرجعية.

١١) العمل على توفير المستلزمات الضرورية لتعزيز قوات الانصار وتمكينها من اداء دورها النضالي باعتبارها جزءا من قوات الثورة العراقية وتقديرا لبطولات قوات الانصار الكردستانية (البيش مركه) الثائرة على النظام الدكتاتورى ، تضمن الجبهة الوطنية حقوق مقاتليها البواسل وشهدائها الاماجد وتقر تشكيل وحدات مسلحة فيها تكون جزءا من القوات الشعبية العراقية المسلحة التي تدربها وتموئها وتسلحها وتقودها الجبهة الوطنية الديمقراطية لحماية المكتسبات الثورية والتقدمية والسيادة الوطنية للشعب العراقي.

١٢) ضمان حقوق الاقليات القومية والطوائف الدينية في كردستان العراق .

١٣) اسناد نضال الامة الكردية في سائر اجزاء كردستان من اجل تحقيق حقوقه القومية والديمقراطية.

–يتبع–

نشاط مكثف لنقابة عمال رام الله

ضمن خطتها الراميه الى تطوير العمل النقابي ، وتوعية العمال باهميته واصلت نقابة عمال البناء والمؤسسات العامه في رام الله والبيره نشاطاتها بهذا الاتجاه .

وضمن سلسلة النشاط الحالي فقد قامت النقابه بدعوة العمال الى المحاضرة القيمة التي القاها النقابيون فؤاد قرش ، وشحاده العنياوى ، عضوا اللجنة التنفيذية للاتحاد العام لنقابات العمال ، ، ووليد الاغبر امين صندوق نقابة البناء في نابلس .

وقد تحدث النقابيون الثلاثة باسهاب عن الحركة النقابيه في المناطق المحتلة ودورها المتعاظم في المرحلة الحالية . كما ركزوا في محاضرتهم على ضرورة تكريس تعديل النظم الداخلية لبعض النقابات في الضفة الغربية ، لتنسيق خطواتها ومضاعفة جهودها للدفاع عن مصالح الطبقة العاملة النقابية والوطنية وحتى تخوض النقابات العمالية مجتمعة بوحدة صف وموقف موحد انتخابات الهيئات الادارية في العام القادم او في الوقت الذى تراه مناسبا كما تطرق المحاضرون بالتحليل الى مسالة قيام السلطات بتعديل الماده ٨٣ من قانون العمل الاردني وشرحوا ابعاده ومخاطره .

هذا وقد لاقت المحاضرة استحسان معظم الحضور من العمال الذين طالبوا بتجديد الثقة بالهيئة الاداريه للنقابة ، وطالبوا بعقد مثل هذه المحاضرات بشكل دورى .

اعلان

صادر عن نقابة عمال الفنادق والمطاعم والمقاهي بالقدس

قررت الهيئة الادارية للنقابة في جلستها المنعقدة يوم الاحد الماضي ما يلي :

١– ان يكون الثاني من شباط القادم ١٩٨١/٢/٢ موعد انتخابات الهيئة الادارية للنقابة حيث تبدا الانتخابات من الساعة التاسعة صباحا حتى الساعة السادسة والنصف .

٢– ان يغلق باب تسديد الاشتراكات يوم ١٩٨١/١/١٥ وسوف تبدا فترة الاعتراضات على الاسماء من ٨١/١/١٧ – حتى ١٩٨١/١/٢٢

٣– تبدا فترة الترشح للهيئة الادارية للنقابة من ١٩٨١/١/٢٤ حتى ١٩٨١/١/٣١ حيث تعقد الهيئة الادارية جلسة مساء اليوم المذكور ٣١/ ١/ ١٩٨٠ لاقرار المرشحين .

٤– ستعقد الهيئة العامة اجتماعها العادى لمناقشة التقرير الاداري والميزانية العمومية لعام ١٩٨٠ يوم ١٩٨١/١/٢١ وسوف يعلن فيما بعد عن مكان الاجتماع .

٥– ستشرف على الانتخابات هيئة مكونة من النقابيين شحادة العنياوى ، فؤاد قرش، هاني بيضون يوسف الجعبة ، وليد الاغبر .

نقابة عمال النجارة في الخليل

تعلن نقابة عمال النجارة في الخليل بان لا علم لها بوضع الشعار الذى وضع على خلف المغلف بمفكرتها التي طبعتها لعام ٨١ وان الذى وضعه على عاتقه هو صاحب المطبعة وعلى ذلك قررت الهيئة الادارية مراجعة المطبعة وتحميلها المسؤولية وتغيير الغلاف من اجل هذا الشعار ردا على من يريد التفريط ضد مسار النقابة .

امين سر نقابة عمال النجارة العامة بالخليل
يونس تيم

لماذا يسدون طرق الانتساب للنقابات

ما اجدرنا ان نكون نقابات فالنقابات يجب ان تمثل الجماهير الشعبية كل في مجال

ولا شك في ان ضيق الأفق النظر للعمل النقابي يؤدى لابعاد الجماهير عن النقابات بوعي او دون وعي في تحقيق

وآخر دليل على ذلك ، التي قام بها بعض الدعاة نقابة جديدة في الخليل مواصفات جاهزة ومحددة ويتاكد هذا التحديد للعضوية في حصر حق عضوية التاسيسية بفئات ورموز معينة ومنع العديد من العمال والعاملات من شرف هذه العضوية خوفا من توسيع قاعدة النقابة وخسران قيادتها .

ولا يستند هذا الحصر الى سبب مقنع فالعضوية تمنح قبل الدعاة لاى شخص ينال رضاهم وتحجب عن اخرين حتى ولو كانوا من المهتمين حقيقة وواقعا بالنقابة وتتوفر فيهم كافة شروط العضوية ومثال على ذلك ، رفض انتساب لعضوين من اعضاء الهيئة التاسيسية الاولى لاسباب في نفسهم ، وهي احتكار طلبات الانتساب واخفائها عن العشرات من النقابيين الشرفاء الذين طالبوا العمل لانجاح الفكرة الا انهم فوجئوا بمواقف واهية، تارة تدعي ان الطلبات ليست في متناول اليد ، وتارة أن مسالة العضوية بحاجة الى وقت طويل من قبل الدعاة انفسهم.

ان كل هذه الذرائع والمواقف تصب في طاحونة احتكار العمل النقابي وتنافي ابسط القواعد النقابية، التي تؤكد بدورها على عملا نقابيا لا يقوم نتيجة لعمل اوسع عدد ممكن من العمال ، لا يضمن نجاحه .

والمؤسف ان العديد من الدعاة نهج الاحتكار الاناني هذا، اتخذوا مرارا بالعديد من كتيبات التوعية للطبقة العاملة، وبقوائم طويلة من الانتقادات والتحريضات والاتهامات ضد العمل النقابي والنقابات في الاراضي المحتلة .

ان مثل هذه التصرفات والمحاولات الفئوية لا تعني الا تعميقا في معاداة العمل النقابي الذى لا يستقيم ولا يحقق اهدافه الا بالاستجابة لطلبات العديد من النقابيين الداعية الى فتح باب الانتساب لعضوية الهيئة التاسيسية للنقابة المراد تشكيلها والعمل على اولويات العمل النقابي ان على الدعاة ان يكونوا حقا نقابيين .

(نقابي)

الى متى ستظل أبواب نقابات غزة مغلقة أمام العمال!

رغم مضي شهرين ويزيد على افتتاح مقر دائم لاتحاد نقابات العمال في قطاع غزة بما في ذلك النقابات الاخرى المتفرعة عن الاتحاد في ميدان الشجاعية قرب فندق المحطة، الا ان ابواب الاتحاد وابواب النقابات ما زالت مغلقة امام العمال وامام المواطنين والزوار المهتمين بتطور الحركة النقابية. ولا يقتصر اغلاق الابواب امام الزيارة بل وامام حركة تنسيب العمال للنقابات.

وجميع المواطنين في القطاع وجماهير العمال، تهمس فيما بينها من انها تشك في ان يكون للقائمين على النقابات مصلحة في بعث الحياة النقابية في غزة. والا ما معنى ان تمضي هذه الفترة الطويلة على تاسيس الاتحاد واعادة تشكيل النقابات ووجود مقر دائم وما للنقابات ولا احد يداوم في المقر ولا يوجد احد معني بتنظيم العمال الذين يترددون على الاتحاد. حتى ان الجيران يؤكدون بان مسؤولي النقابات في غزة لا يحضرون الى مقر النقابات. يرون عمال يجيئون ويذهبون دون ان يقابلهم احد.

ومن الجدير بالذكر ان هيئات واوساط عمالية وشعبية دولية ما زالت تستحث القائمين على النقابات العمالية في غزة للقيام بخطوات عملية في هذا المجال خصوصا وان الموارد المالية متوفران لهذه النقابات. فماذا وراء اغلاق باب التنسيب للنقابات ووراء الاستمرار في اغلاق ابواب الاتحاد والنقابات ؟؟